

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٧

صادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبى
 وتحديد الأرباح وتعديلاته؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١ لسنة ٢٠١٥ بشأن السلع الغذائية التى يتم صرفها
 بموجب البطاقات التموينية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن تدوين البيانات على عبوات السلع الغذائية؛
 وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تدوين بيانات وأسعار سلعة السكر
 على العبوات؛

وعلى التوجيه الوزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١٧؛

وعلى موافقتنا؛

قرر:

(المادة الأولى)

تلتزم كافة الجهات والشركات المنتجة والمستوردة والمصنعة والمعبئنة والموردة
 لسلعى (السكر ، الأرز) بتدوين سعر بيع المصنع وسعر البيع للمستهلك على كل عبوة ،
 وذلك باللغة العربية وبخط واضح لا يقبل الإزالة والمحو بالإضافة إلى كافة البيانات
 المنصوص عليها بالقرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ ، على أن تكون الأسعار المدونة
 على عبوات سلعة السكر طبقاً للقرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٧

(المادة الثانية)

يحظر على كافة الجهات التي تتعامل في تداول السلع الغذائية المنصوص عليها بال المادة الأولى
الاتجار والتوزيع والتخزين والعرض والبيع لعبوات هذه السلع بدون أن يكون مدوناً عليها
سعر بيع المصنع وسعر البيع للمستهلك .

(المادة الثالثة)

يتم منح مهلة تنتهي في ٢٠١٧/٤/١٥ لكافة الجهات التي تتعامل على هذه السلع
لتصرف منتجاتها غير المدون عليها سعر البيع ، على أن يتم الإعلان للمواطنين عن أسعار
بيع هذه السلع خلال فترة المهلة على واجهة محلاتهم بخط واضح وظاهر .

(المادة الرابعة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يُعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بال المادة (٩)
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة
ويحكم بمصادرتها .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
وزير التموين والتجارة الداخلية
د/ على السيد المصيلحي